نص ردن

▪ علاء حسن

حيّا الله (المغاومة)

الفارق بين المقاومة و"المغاومة " ليس بلفظ حرف القاف ، وإنما بالمفهوم والمواقف ، والاستجابة للأوضاع السياسية السائدة في العراق بعد خروج القوات الأميركية باستثناء عدد قليل من المدربين بحسب رئيس الحكومة نوري المالكي .

بعد أشهر قليلة من سقوط النظام السابق ، تبنت قوى عراقية خيار حمل السلاح لمواجهة المحتل ، وبعضها شمل بعملياته الحكومة والمشاركين في العملية السياسية ، ثالث لم يستثن أحدا ، وجعل القوات الأميركية ومؤسسات الدولة ومن يعمل فيها من منتسبي الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة هدفا لنشاطه ، وأصحاب هذا التوجه يقتربون من تنظيم القاعدة بالأهداف والأساليب ، إن لم يكونوا جزءا منها.

قبل خوض انتخابات العام ٢٠٠٥ تخلت مجاميع مسلحة عن "المقاومة " وأعلن أصحابها المشاركة في العملية السياسية والمجاميع كانت بالمئات وتصنيفها يخضع لعوامل مناطقية وعشائرية ، ومذهبية ، ومعظمها انضمت للصحوات لملاحقة عناصر تنظيم القاعدة الذي جعل الكثير من المناطق نسخة من قندهار ، عندما فرض على سكانها تبني عقيدته بالقوة ، ومنذ ذلك الوقت تبين الفارق الشاسع بين المجاميع الإرهابية ، وبين ادعاءات مقاومة القوات الأميركية.

حتى الآن لا تتوفر بيانات دقيقة عن عدد ضحايا القوات الأميركية من العراقيين، ولا احد ينكر أنها انتهكت حقوق الإنسان في الكثير من المواقف والشواهد، ومهما كان عدد الضحايا فانه لايساوي ما فقده العراقيون جراء العمليات الإرهابية المتواصلة حتى بعد الانسحاب، وعندما تصدر بيانات وإحصائيات من جهات رسمية مستقلة ستثبت المقاومة الشريفة أنها غير متورطة باستهداف الأبرياء ، مثل الأخرى التي لاتعرف صفتها بعد ، ولم تعلن أنها شريفة أو غير ذلك .

حيا الله المقاومة لأنها أجبرت القوات الأميركية على الانسحاب النهائي من العراق ، وبارك الله بجهودها عندما أعلنت انضمامها للعملية السياسية ، وتركت السلاح للتوجه نحو البناء والإعمار ، استجابة لمشروع المصالحة الوطنية ، والكلام هنا مجرد تمنيات وأحلام ، لان المصالحة ونتائجها من وجهة نظر المسؤولين المعنيين بهذا الملف حققت خطوات كبيرة ، في حين يراها الآخرون متعثرة ، وربما تسير نحو الوراء، وبقدر عدد مؤتمرات المصالحة ومجالس إسناد العشائر والصحوات ، تشهد بعض الأحياء والمناطق المتفرقة في بغداد والمحافظات نشاطا ملحوظا لجماعات مسلحة، تدعي أن أعمالها تندرج ضمن المقاومة ، وليس "المغاومة ".

تجارب دول العالم في مقاومة المحتلين ، اكتسبت احترام شعوبها لوضوح أهدافها وبرامجها ، ولم يقتصر نشاطها على الجانب المسلح ، وإنما امتد نحو الآداب والفنون والإعلام وإنشاء مراكز البحوث ، وهي لم تقتل الحلاقين أو سواق سيارات الأجرة لنقلهم عناصر من رجال الجيش والشرطة ، ولم تختطف صحفيا أجنبيا مقابل الحصول على فدية مالية ، وحرصت على التعبير عن إرادة قاعدة شعبية واسعة بغض النظر عن العرق واللون والجنس ، فاستحقت أن تكون مقاومة ، وحققت أهدافها بنيلها التأييد الدولي .

النوع الآخر من "المغاومة " أساء لهذا المفهوم عندما استهدف الجميع بأعمال التفخيخ والقتل على الهوية وزرع عبوات في طريق تلاميذ المدارس الابتدائية والأسواق الشعبية ، لكي يحافظ على شرف مقاومته بحصد المزيد من أرواح الأبرياء .

مواطنون في ذي قار يطالبون بتطبيق مبدأ: من أين لك هذا؟

هيئة النزاهة ضحية المحاصصة.. و أحزاب سياسية تحمي المفسدين

□ الناصرية / حسين العامل

دعا المشاركون في اللقاء الجماهيري الخامس للنزاهة والشفافية في محافظة ذي قار إلى تطبيق مبدأ (من أين لك هذا؟) في محاسبة المفسدين، وإبعاد هيئة النزاهة عن المحاصصة الحزبية . محذرين في الوقت ذاته من مغبة حماية المفسدين من قبل الأحزاب والكيانات السياسية .

وقال احمد جحيل الشمري مسؤول مؤسسة الحبوبي لطلبة وشباب العراق التي أشرفت على تنظيم اللقاء في مدينة الناصرية للمدى:

إن اللقاء الجماهيري الذي شارك فيه رئيس اللجنة القانونية وعضوة لجنة مكافحة الفساد في مجلس محافظة ذي قار ومسؤولون حكوميون من مختلف الدوائر العاملة في المحافظة وشرائح اجتماعية مختلفة ناقش جملة من القضايا المتعلقة بالفساد التي تواجه المواطن والحكومة المحلية ، وأضاف: لقد تمخض اللقاء الجماهيري عن إقرار عدة توصيات من بينها مطالبة مجلس النواب والحكومتين المركزية والمحلية بتطبيق مبدأ من أين لك هذا ؟ .

و إبعاد هيئة النزاهة عن المحاصصة السياسية وأن تكون مرجعيتها لمجلس النواب لا للحكومة المركزية وذلك لضمان استقلاليتها .

وأردف الشمري: كما شدد المشاركون في اللقاء على عدم حماية المفسدين من قبل الأحزاب والكيانات السياسية وتفعيل الدور الرقابي لمجلس المحافظة من خلال متابعة خطط الدوائر الحكومية ومراقبة تنفيذها مشاريعها السنوية .

وأشار مسؤول مؤسسة الحبوبي لطلبة وشباب العراق إلى إن المشاركين في اللقاء الجماهيري أكدوا في توصياتهم ضرورة الإفصاح عن الموازنة السنوية للمحافظة من قبل مجلس المحافظة والإعلان عما تم إنجازه خلال السنة الماضية .

وتابع: كما تضمنت التوصيات التأكيد على تفعيل الدور الرقابي لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في كشف حالات الفساد والمفسدين ، وتفعيل دور المواطن والمؤسسات في الكشف عن مواطن الفساد ومحاربة المتورطين به ، فضلا عن تشريع القوانين التي من شأنها تأمين الحماية لمنظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي والحفاظ على سرّية أسماء المواطنين الذين يقومون بالكشف عن ملفات الفساد.

وكانت نتائج الاستبيان الشهري الذي أجرته هيئة النزاهة لقياس حجم تعاطي الرشوة في القطاع العام لشهر شباط ٢٠١١ والذي نشر في الموقع الرسمي لهيئة النزاهة قد اظهر تصدر دوائر القطاع العام في محافظات ذي قار بنسبة (١٣,٢٨٪) والنجف بنسبة (٩,٤٥٪) وكركوك بنسبة (٨,٣٧٪) وبذلك تكون ذي قار هي الأكثر تعاطياً للرشوة في الشهر المذكور.

ناشطون في حقوق الإنسان يطالبون بمنع استيراد أسلحة الأطفال

□ بابل / إقبال محمد

طالب عدد من الناشطين في حقوق الإنسان بمنع استيراد الأسلحة المعنفة خلال فعاليات أسبوع اللاعنف في العراق قام مركز بابل لحقوق الإنسان والتطوير المدني بندوة تثقيفية لمجموعة من جماهير محافظة بابل من كلا الجنسين ضمن برنامج الحرب ليست لعبة للأطفال.

وتناول المحاضر المحامي رضا العزاوي أهمية توعية المجتمع في سلبية لعب الأطفال المعنفة ما تترك اثرا غير طيب عند الأطفال وكذلك في بعض الأحيان تسبب حوادث لهم، حتى ننشئ مجتمعا طيبا وجيلا واعيا يجب تأهيله وتوعيته بالابتعاد عن هذه اللعب المعنفة، وهناك الكثير من اللعب البلاستيكية غير معنفة علينا أن نثقف أطفالنا على اللعب بها

كما أوضح المحاضر وجوب نبذ العنف في جميع الحالات لان العنف ليس من صفات الإنسان وان الإسلام قد نبذ العنف في جميع حالاته كما أن هناك الكثير من الآيات في الذكر الحكيم تشير إلى نبذ العنف وقال إن جميع الديانات تشير إلى التسامح والتآخي والمحبة والإلفة وان العنف من صفات الحيوان ويجب على الجميع الابتعاد عن هذه الحالات المعنفة التي تسيء إلى مجتمعاتنا ،وفي مداخلة لإحدى المشاركات قالت يجب أن يكون هناك دور كبير للحكومة المركزية بإصدار قوانين تمنع استيراد تلك اللعب المعنفة أو تصنيعها محليا ونحن نعلم بأضرار هذه اللعب كما تمنت أن تكون هناك توعية للجميع بهذا البرنامج تبدأ من البيت أو الأسرة ثم المدارس والى جميع دوائر الدولة حتى نقضي على هذه الحالة .وأشارت الناشطه في حقوق الإنسان أمل مهدي إلى أن السوق المحلية زاخرة بمختلف الألعاب العسكرية التي تنمي ظاهرة العنف عند الأطفال بأسعار رخيصة جدا وهذه تؤثر على الجانب النفسي عندهم وتنمي روح القوه والتصادم والتمرد والعنف بدلا من روح الإخاء والمحبة والتعاون .

في حين أكد احمد علي تربوي إن الألعاب العسكرية المنتشرة في الأسواق تعمل على إشاعة العنف لدى الأطفال ، لذا يجب أن نعمل على تربية أطفالنا على الحب والإخاء والصدق والتعاون ونعمل على نشر ثقافة اللاعنف والعمل على حث الحكومة المحلية على منع استيراد جميع أنواع اللعب التي تغذي في الطفولة روح القتل والحرب، وأضاف: ونحن ننتقل الآن إلى دولة ديمقراطية يجب أن نمنع أي شيء يسيء للتسامح والسلام.

هيئات تدريسية في كربلاء تشكو قلّة الأبنية والكوادر التربوية

□ كربلاء / علي العلاوي

مازال الواقع التربوي في كربلاء يعاني الكثير من المشاكل التي لا تنحصر في عملية تلقي العلم كون كربلاء تحقق دائما كما يقول المسؤولون المراتب الأولى في الامتحانات النهائية بل المشاكل في الأبنية وقلة عدد الهيئات التعليمية والتدريسية في هذه المدرسة أو تلك مع زيادتها في مدارس أخرى بسبب عدم وجود تخطيط أو إحصاء يبين حالة المشاكل من اجل حلها..

ففي حين يقول المحافظ آمال الدين الهر إن كربلاء بحاجة إلى ٢٥٠ بناية مدرسية جديدة لان أعداد الطلبة في تزايد مستمر وإذا ما بقي الحال على ما هو عليه من زيادة مرتقبة العام المقبل فان الحاجة ستكون إلى ٤٠٠ بناية مدرسية وهذا بكل تأكيد يؤثر على عدد الطلبة في الصف الواحد ويسبب إجهادا للهيئات التعليمية والتدريسية وهذا مرده كله للروتين المتبع في البناء إن كان من الجهات الداخلية أو من وزارة التربية.

إلا إن عضوا في لجنة التربية بمجلس محافظة كربلاء، طارق كطيفة الخيكاني انتقد ما اسماه معوقات العمل في بناء المدارس والمتأتي من رفض وزارة التربية بناء مدارس جديدة إلا بعد أن تستملك الأرض التي تشيد عليها المدرسة.

وقال نحن ندرك ذلك والمواطن يطالب بصوت عال وقد حضرنا واحدا من اجتماعات مجالس الآباء في إحدى المدارس وقد طالبونا بان يتم بناء مدارس جديدة في الأحياء السكنية وخاصة تلك الفقيرة منها..

وأضاف إن البنايات قديمة ولا تكفي لأعداد الطلاب إذ يصل عدد الطلبة أو التلاميذ في الصف الواحد إلى أكثر من ٧٠ وبعضهم يجلس على الأرض..

مشيرا إلى أن هذه تشكل مشكلة سببها قرارات وزارة التربية التي لا تسمح ببناء مدرسة إلا بعد استملاك الأرض التي تشيّد عليها.. ودعا الخيكاني الوزارة إلى دعم مجالس المحافظات في أن تقوم هي ببناء المدارس وهي التي تتحمل أعباء تحويل ملكية الأرض ،لأن المهم هو إيجاد الأماكن للطلبة وان تكون هناك أبنية حديثة وليس المهم أن تكون ملكية الأرض المشيدة عليها المدرسة تابعة لجهة ما..مشيرا إلى أن صوت الطلبة وذويهم ربما يصل أسرع إلى وزارة التربية في التخطيط الفعلي وزيادة عدد المدارس في المحافظة،مؤكداً إن المشكلة لا تكمن فقط في الأبنية الجديدة بل حتى في ما موجود من أبنية التي هي بحاجة إلى توسع وأجنحة جديدة لان عدد الطلبة زاد على الأعوام السابقة أو على الحاجة الفعلية في سنة بنائها الذي تجاوز الكثير منها العشرين عاما..موضحا إن الكثير من المدارس لا يوجد فيها أثاث للمعلمين أو هو قديم فضلا عن أن بعضها بحاجة إلى مقاعد جلوس وإلى الرحلات والسبورات..كاشفا عن مشكلة الساحات حيث إن اغلب ساحات المدارس في المحافظة ترابية وتتحول إلى مستنقعات وبرك للوحل عند هطول الإمطار في فصل الشتاء.. بل إن مداخل بعض المدارس بسبب وجود مشاريع تقع في أزقة تتحول إلى مستنقعات يصعب وصول التلميذ اليها وخاصة التلاميذ الصغار في المدارس الابتدائية.

لكن هناك من الهيئات التعليمية من يشتكي من أمر آخر لا علاقة له بالأبنية وهو قلة عدد الملاكات في بعض المدارس وتكدسها في مدارس أخرى..ويقول احد المعلمين إن مدارس المدينة دائما تكون هيئاتها التعليمية والتدريسية في وضع أفضل من المدارس الموجودة في القرى والأرياف..ويؤكد إن مدارس أخرى إذا ما احتاجت إلى كوادر تعليمية فان النقل دائما يكون من المدارس البعيدة والتي يتصرف بها المشرف الذي تقع عليه مسؤولية إيجاد هيئات تعليمية لان المدرسة الجديدة تقع في منطقته التي يشرف عليها وهذا يعني إن مدارس المدينة ليس فيها فتح جديد وان ملاكاتها دائما تكون في وضع مريح وان عدد الحصص تصل إلى ٢٤ حصة أو أكثر في المدارس الواقعة خارج المدينة بينما لا تتجاوز عشر حصص في مدارس المدينة ،وهذا إجحاف بحق المعلمين والمدرسين على حد سواء. في حين يقول احد أولياء الأمور ويدعى أبو زهراء إن مدرسة ابنته تشكو غياب مدرّستي التاريخ والجغرافية لان المدّرستين اللتين كانتا في المدرسة تم نقلهما إلى مدرسة أخرى فضلا عن تمتع بعض المدرسات بإجازة الأمومة وعلى الرغم من أن امتحانات نصف السنة على الأبواب إلا إن المدرسة تشكو قلة الكوادر ولا نعلم كيف سيتم معالجة الأمر .

من جهتها تقول رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة كربلاء ابتهاج الزبيدي إن المشكلة لم تكن وليدة اليوم إن كانت من جهة البنايات أو الكوادر التعليمية والتدريسية بل هي من زمن النظام السابق ولكنها تراكمت وأصبحت مشكلة وقد تتحول إلى أزمة إن لم يوضع لها الحل الأسرع..وتقول إن المشكلة أيضا تفاقمت لان كل المشاريع التي جاءت بعد الاحتلال لم تكن بالمستوى المطلوب لأنها اهتمت بالإصلاح والترميم لبنايات مستهلكة وتضيف إن المشكلة الأهم الآن هي قلة عدد الملاكات لأنه ليس من المعقول أن تقترب أيام امتحانات نصف السنة وليس هناك معلمون أو مدرسون من كلا الجنسين في بعض المدارس وليس من المعقول أن يؤدي الطالب امتحانه وهو يجلس على رحلة قديمة أو على الأرض أو في صف من الكرفانات، هذه معوقات لا تؤدي إلى التفوق وان أدت إلى نجاح..وتشير إلى إن مشكلة نقل الهيئات التعليمية أو التدريسية سببها وزارة التربية وليست مديرية التربية لأنها أعطت الأمر والصلاحيات بيد المشرفين ولأن لكل مشرف قطاعا أو عددا من المدارس فهو يريد معالجة الأمر فيبدأ بنقل ما يراه مناسبا وهذا ما شكل عبئا على إدارات المدارس خاصة تلك التي تقع في الأحياء البعيدة عن مركز المدينة التي يتكدس فيها الطلبة في الصف الواحد والتي هي بحاجة إلى ضعف العدد، نرى إن عمليات النقل تتم بين هذه المدارس في حين هناك مدارس لا يشملها النقل وهي تحقق عدد ساعات اقل وربما نجد عدد المتفوقين في هذه المدارس أكثر من غيرها في المدارس الفقيرة ..

وتؤكد انه تم تشكيل لجنة من المجلس ومديرية التربية للنظر بهذه التنقلات والتعليمات الإدارية قبل المصادقة عليها ،أي إن المجلس سينظر بهذه الأوامر لكي يتحقق من وجود عدالة، لأن الكثير من المعلمين والمدرسين يشكون غياب العدالة في عمليات التعيين والنقل وأيضا هذا الأمر تتحمله وزارة التربية لأنها لا تعطي حصة كاملة للتعيينات في كربلاء وهي محكومة بالتوازنات السياسية دون النظر إلى الزيادات السكانية والمحرومية وغيرها.

٥٥ ٪ من المواطنين يشكّون بقدرة قواتنا على حفظ الأمن

□ بغداد / المدى

أجرت منظمة مدنية للتنمية استبياناً بشأن قدرة القوات العراقية على حفظ الأمن بعد الانسحاب الأميركي من العراق، مشيرة إلى أن الاستبيان اظهر أن ٥٥ ٪من العراقيين أكدوا عدم قدرة القوات الأمنية على حفظ الأمن. وقال مدير منظمة تموز مهند السعدي لوكالة اكانيوز أن " الاستبيان شمل محافظات الانبهار وذي قار واربيل وبغداد وبلغ عدد المشاركين في الاستبيان ١٢ ألفا و٥٧ شخصا من بينهم مانسبته ٤٢,٥٪ من النساء". وأضاف أن " ٣٩,٥ ٪ من المستطلعة آراؤهم، متخوفون من تدهور الوضع الأمني بعد الانسحاب، فيما رأى ٤٢,٨ ٪ إن الوضع الأمني لن ينحدر إلى الاسوأ. وعبر ٥٥ ٪ من الطلبة، عن عدم قدرة القوات العراقية على حفظ الأمن بعد الانسحاب، في حين منح ٢٠ ٪ فقط ثقتهم بالقوات العراقية". وشهدت العاصمة بغداد الخميس الماضي تفجيرات عديدة راح ضحيتها اكثر من ٢٦٠ شخصا بين قتيل وجريح. وتسلمت الحكومة العراقية جميع القواعد العسكرية وعددها ٥٠٥ كان الجيش الأميركي يشغلها منذ دخوله العراق على رأس قوة دولية للإطاحة بالنظام العراقي السابق في ٢٠٠٣.

مجلس الديوانية يحقّق في ملفّ بيع السيارات بالتقسيط

□ الديوانية/ السومرية نيوز

أعلن مجلس محافظة الديوانية، أمس الأحد، عن تشكيل لجنة للتحقيق في خروق ارتكبتها شركة التأمين وبعض المصارف في المحافظة خلال عملية بيع السيارات بالتقسيط، مؤكدا أن الجهات التي يثبت تقصيرها ستتحمل كافة التبعات القانونية، فيما عبر مواطنون عن استيائهم من الزيادات الحاصلة على مبالغ الأقساط الشهرية الخاصة بالسيارات. وقال رئيس لجنة النقل في مجلس المحافظة جواد الكعبي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس المحافظة شكل لجنة للتحقيق في الخروق الحاصلة من قبل شركة التامين وبعض المصارف في المحافظة، من خلال فرض مبالغ إضافية على القسط الذي يدفعه المواطنون شهريا مقابل شرائهم السيارات بالتقسيط"، مبينا أن "شركة التأمين خرقت بنود العقد الموقع مع المواطنين من خلال إجبارهم على دفع مبالغ إضافية للتأمين من خلال المصارف". وأضاف الكعبي أن "الجهات التي يثبت تقصيرها في هذا الملف ستتحمل كافة التبعات القانونية المترتبة على ذلك وسيتم إعادة المبالغ التي دفعها المواطنون بشكل غير قانوني". من جانبه قال المواطن خالد علوان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المصارف لا يحق لها فرض مبالغ إضافية على المواطنين من دون إبلاغهم مسبقا"،لافتا إلى أن "المصرف ابلغنا عند تسديد القسط الشهري الخاص بالسيارة بوجوب دفع مبالغ إضافية تتراوح من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف دينار لشركة التامين". من جهتها أكدت المواطنة نهاية عبد الواحد انه لم تدفع "قسط السيارة المترتب عليها في شهر كانون الأول، لأنهم طالبوني بدفع مبالغ إضافية لشركة التأمين"، موضحة أن "مرتبي الشهري لا يكفي لدفع المبالغ الإضافية فضلا عن القسط الأصلي للسيارة والبالغ ٣٦٧ ألف دينار".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح